البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
National Program for Digital Economy

برنامج التجارة الرقمية

المرحلة الثانية (2026 - 2030)

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
Ministry of Commerce, Industry and Investment Promotion

"وفي ضوء أهمية التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لما توفره من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات. ومن منطلق إدراكنا بأهمية تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ فإننا عازمون على جعل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافداً للاقتصاد الوطني."

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

30 ربيع الآخر 1445 هـ
14 نوفمبـــــر 2023م

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

رسالة القيادة والالتزام الوطني

معالي / أنور بن هلال الجابري
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

تشهد التجارة العالمية تحولا متسارعا تقوده المنصات والقنوات الرقمية والتقنيات المتقدمة، وأصبحت التجارة الرقمية اليوم منظومة اقتصادية متكاملة تربط الشركات والمستهلكين والموردين ومقدمي الخدمات والأسواق، وتفتح آفاقا جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والقطاعات الاقتصادية المنتجة للنمو والتوسع والمنافسة. وأمام هذا التحول، تتجه الدول إلى تطوير منظومات وطنية متقدمة للتجارة الرقمية، إدراكا لدورها في تعزيز تنافسية القطاع الخاص، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، ودعم النمو والتنويع الاقتصادي.

وانطلاقا من مسؤولياتها الوطنية، تواصل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمل على تطوير منظومة تجارة رقمية وطنية متقدمة، تدعم بيئة تنظيمية وتشريعية مواكبة، وتمكن الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، وتعزز تكامل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع المنصات والأسواق الرقمية، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية نحو تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية.

وفي هذا السياق، تشرف الوزارة على تنفيذ برنامج التجارة الرقمية، بوصفه أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، انطلاقا من قناعة راسخة بأن تطوير التجارة الرقمية يمثل عنصرا مهما في تعزيز الاقتصاد الرقمي، وأن بناء منظومة وطنية متكاملة للتجارة الرقمية يشكل ركيزة لتعزيز كفاءة العمليات التجارية، وتحفيز الابتكار، وتمكين الاستثمار، ورفع تنافسية الشركات الوطنية، وتوسيع ارتباطها بالأسواق الإقليمية والعالمية.

ونتطلع من خلال البرنامج إلى تعزيز قدرة الشركات والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات العمانية على الوصول إلى أسواق أوسع، وترسيخ حضور سلطنة عمان في منظومة التجارة الرقمية الإقليمية والعالمية. وإننا على ثقة بأن تحقيق هذه الطموحات يتطلب شراكة فاعلة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والشركات التقنية والمستثمرين ورواد الأعمال والشركاء الإقليميين والدوليين، بما يسهم في بناء منظومة تجارة رقمية متقدمة وتنافسية ومستدامة تدعم مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

الفهـــــرس

المقـــدمـــة	1
الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج	4
رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى	9
خارطة طريق المرحلة الثانية	13
مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي	20
نافـذة الاستثمـار والشراكـة	23

01
المقدمة

المقدمـــــة

تشهد التجارة العالمية تحولا متسارعا مع توسع الاقتصاد الرقمي وتزايد الاعتماد على المنصات والقنوات الرقمية في الوصول إلى المستهلكين والأسواق وإدارة المعاملات وسلاسل القيمة. ولم تعد التجارة الرقمية تقتصر على انتقال عمليات البيع والشراء إلى البيئة الإلكترونية، بل أصبحت منظومة اقتصادية متكاملة تربط الشركات والمستهلكين والموردين ومقدمي الخدمات والأسواق، وتمتد عبر مختلف مراحل النشاط التجاري من التسويق والوصول إلى العملاء، مرورا بالمعاملات وإدارة الطلبات، وصولا إلى الخدمات اللوجستية وخدمة ما بعد البيع. كما تشمل التجارة بين الشركات (B2B) والتجارة الرقمية العابرة للحدود وما يرتبط بهما من نماذج أعمال وعمليات وخدمات رقمية، بما يجعل التجارة الإلكترونية جزءا من مفهوم أوسع للتجارة الرقمية وليست مرادفا كاملا لها.

وتنبع الأهمية الاقتصادية للتجارة الرقمية من قدرتها على

- توسيع نطاق الأسواق وخفض حواجز الوصول إليها
- تحسين كفاءة العمليات التجارية وسلاسل الإمداد
- فتح قنوات جديدة لنمو الشركات والتجارة والصادرات

وتكتسب هذه الفرص أهمية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وأصحاب العمل الحر، إذ تمكنهم من تجاوز القيود المرتبطة بالحجم والانتشار الجغرافي والوصول إلى أسواق أوسع وتعزيز قدرتهم على المنافسة. ويتزامن ذلك مع تطور متسارع في الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والمنصات الرقمية وخدمات الدفع والخدمات اللوجستية، بما يفتح مجالات جديدة لرفع كفاءة العمليات وتحسين تجربة المستهلك وتطوير قدرة الشركات على الاستفادة من الفرص المتنامية في الأسواق الرقمية.

المقدمـــــة

ويتطلب تحويل هذه الفرص إلى أثر اقتصادي مستدام منظومة متكاملة تتجاوز توفر التقنية والمنصات، لتشمل

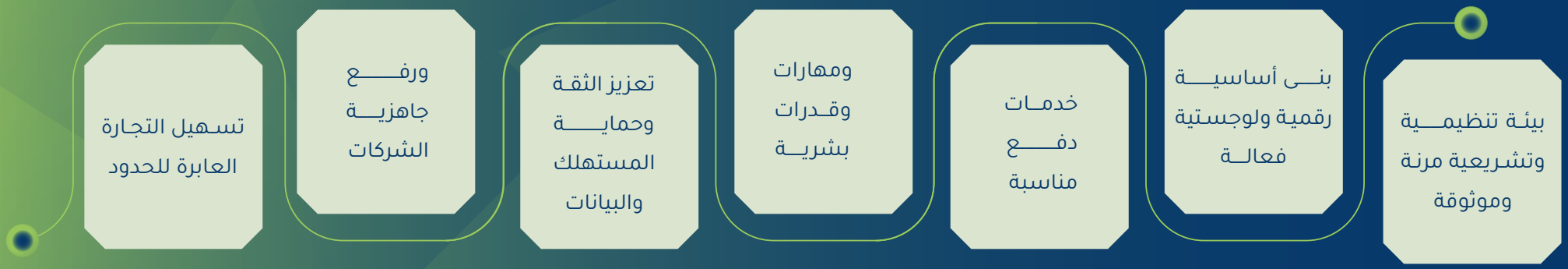

وفي سلطنة عمان، تتيح التجارة الرقمية فرصا لدعم نمو القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، وربط القطاعات الاقتصادية المنتجة بقنوات وأسواق رقمية أوسع، وتوسيع وصول الشركات والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات العمانية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان في تعزيز روابطها التجارية الرقمية.

ومن هذا المنطلق، يأتي برنامج التجارة الرقمية بوصفه أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، لتطوير منظومة وطنية متكاملة

1. تحول نمو النشاط التجاري الرقمي إلى قيمة اقتصادية مستدامة
2. تعزز دور التجارة الرقمية كممكن لنمو الشركات والقطاعات الاقتصادية
3. رفع الكفاءة والتنافسية
4. توسيع الأسواق والتجارة والصادرات

بما يسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

02

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

الإطار الاستراتيجي والسياق الوطني للبرنامج

يعد برنامج التجارة الرقمية أحد البرامج التنفيذية الثمانية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ويكتسب أهمية خاصة خلال مرحلته الثانية (2026-2030)، التي تركز على رقمنة القطاعات الاقتصادية وتعظيم أثر التحول الرقمي. وينسجم البرنامج مع هذا التوجه عبر الانتقال من توسيع تبني التجارة الرقمية وتنظيم السوق إلى تعظيم أثرها الاقتصادي وربطها بصورة أوسع بالقطاعات المنتجة والأسواق الإقليمية والعالمية. وتنبع أهميته من ربط الممكنات والقدرات الرقمية بالنشاط التجاري والأسواق وتحويلها إلى فرص للنمو والتوسع وتعزيز التنافسية. ومن هذا المنطلق، يشكل البرنامج حلقة وصل تنفيذية بين توجهات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وأولويات رؤية عمان 2040، بما يرسخ التجارة الرقمية كممكن للنمو الاقتصادي في سلطنة عمان.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني

يمثل برنامج التجارة الرقمية امتدادا استراتيجيا وتنفيذيا متكاملا للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، إذ يستمد توجهه من رؤيته ورسالته ومحاوره ومرتكزاته، ويترجمها إلى مبادرات تربط القدرات الرقمية بالنشاط التجاري والأسواق وتحولها إلى قيمة اقتصادية ملموسة. ويجسد البرنامج رؤية البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي في بناء اقتصاد رقمي رافد للاقتصاد الوطني يعزز السيادة الرقمية ويوفر فرصا نوعية ومستدامة للمجتمع، كما يترجم رسالته في تمكين المجتمع والقطاعين العام والخاص من تبني التقنيات الرقمية المتقدمة، من خلال توسيع التجارة الرقمية وتمكين الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى الأسواق.

وينعكس هذا الامتداد عبر المحاور الثلاثة للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

مع تمركز البرنامج بصورة رئيسة ضمن **محور القطاعات والأعمال الرقمية**، من خلال رفع جاهزية الشركات لتبني نماذج وقنوات الأعمال الرقمية، وتوسيع وصولها إلى الأسواق وتعزيز الإنتاجية والتنافسية

كما يمتد أثره إلى **محور المجتمع الرقمي** عبر تنمية المهارات وتحفيز العمل الحر وتمكين رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وإلى **محور الحكومة الرقمية** من خلال تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية والتكامل مع الخدمات الحكومية الرقمية الداعمة للأعمال والتجارة والاستثمار

وعلى مستوى المرتكزات، يعتمد البرنامج على البنى الأساسية الرقمية المتطورة والآمنة لتمكين المنصات والخدمات والربط المحلي والدولي، ويسهم في تطوير السياسات والحوكمة الرقمية من خلال مواكبة الممارسات والتشريعات وتطوير البيئة التنظيمية للتجارة الرقمية. كما يدعم تنمية المواهب والمهارات، ويوفر مجالا تطبيقيا للابتكار وتوظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في التجارة والأعمال. ويكتسب هذا التكامل أهمية خاصة خلال المرحلة الثانية (2026-2030)، التي تركز على رقمنة القطاعات الاقتصادية وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من الممكنات الرقمية، بما يدعم الانتقال من توسيع التبني الرقمي إلى توليد نشاط اقتصادي قابل للنمو والتوسع.

الامتداد الاستراتيجي للبرنامج الوطني

ويتكامل برنامج التجارة الرقمية مع البرامج التنفيذية الأخرى للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ضمن علاقة متبادلة، إذ يستفيد من

1. البنى الأساسية الرقمية
2. حلول التقنيات المالية
3. خدمات الأمن السيبراني
4. الخدمات الحكومية الرقمية
5. تطبيقات الذكاء الاصطناعي
6. المنتجات والخدمات الرقمية الوطنية

وفي المقابل، يوفر البرنامج بيئة تطبيقية وسوقية لمخرجات هذه البرامج من خلال توسيع الطلب على الحلول والخدمات الرقمية وفتح مسارات أوسع لوصول الشركات والمنتجات إلى العملاء والأسواق. وبهذا التكامل، يؤدي برنامج التجارة الرقمية دور حلقة وصل بين الممكنات الرقمية والنشاط الاقتصادي، بما يعزز الأثر المشترك للبرامج التنفيذية ويسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

الارتباط برؤية عمان 2040 وخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة

يمثل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذراع التنفيذي الرقمي الداعم لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040، ويأتي برنامج التجارة الرقمية بوصفه أحد برامجه التنفيذية المتخصصة التي تترجم توجهات الرؤية إلى مبادرات ومشروعات اقتصادية وتجارية. ويرتبط البرنامج بإحدى عشرة أولوية من أصل اثنتي عشرة أولوية ضمن محاور الرؤية الأربعة، مع تركز أثره بصورة رئيسة في محور الاقتصاد والتنمية، وامتداد إسهاماته بصورة داعمة إلى محاور الإنسان والمجتمع، والحوكمة والأداء المؤسسي، والبيئة المستدامة، بما يعكس دور التجارة الرقمية كممكن اقتصادي متقاطع مع مسارات التنمية الوطنية.

محور الاقتصاد والتنمية

وفي محور الاقتصاد والتنمية، يدعم البرنامج التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار من خلال توسيع النشاط التجاري الرقمي، وربط القطاعات الاقتصادية المنتجة بالأسواق، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، واستقطاب شركات التجارة الرقمية العالمية. كما يسهم في تنمية سوق العمل عبر تطوير المهارات وتحفيز العمل الحر وريادة الأعمال، ويدعم تنمية المحافظات من خلال تعزيز التجارة الرقمية وربط الشركات والمنصات المحلية بأسواق الدول المجاورة، بما يوسع الفرص الاقتصادية ويرفع القدرة على الوصول إلى الأسواق.

محور الإنسان والمجتمع

ويمتد أثر البرنامج إلى محور الإنسان والمجتمع من خلال تنمية المهارات الرقمية والتجارية وتعزيز قدرة الأفراد والمؤسسات على الاستفادة من فرص التجارة الرقمية.

محور الحوكمة والأداء المؤسسي

وإلى محور الحوكمة والأداء المؤسسي من خلال تطوير البيئة التنظيمية والتشريعية وتعزيز الثقة وموثوقية المعاملات.

محور البيئة المستدامة

كما يسهم بصورة داعمة في محور البيئة المستدامة من خلال رفع كفاءة سلاسل الإمداد والتوسع في المعاملات والعمليات الرقمية، بما يعكس امتداد أثر البرنامج إلى أبعاد تنموية تتجاوز نطاق النشاط التجاري المباشر.

ويتكامل هذا الارتباط طويل المدى مع خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2026-2030)، بوصفها الإطار التنفيذي الوطني لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 خلال هذه الفترة، والمتزامنة مع المرحلة الثانية من برنامج التجارة الرقمية. وبذلك، يشكل برنامج التجارة الرقمية حلقة وصل تنفيذية بين توجهات رؤية عمان 2040، ومستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وأولوياتخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، بما يدعم نمو التجارة الرقمية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان.

03

رحلة البرنامج
ومنجزات المرحلة الأولى

رحلة البرنامج ومنجزات المرحلة الأولى

يمثل برنامج التجارة الرقمية، الذي تشرف عليه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ويعمل على تطوير منظومة متكاملة للتجارة الرقمية تسهم في تنمية النشاط التجاري وتوسيع وصول الشركات والمنتجات والخدمات العمانية إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. ويتجاوز البرنامج مفهوم التجارة الإلكترونية بوصفها قناة للبيع والشراء، ليشمل تطوير

1. البيئة التنظيمية والتشريعية
2. المنصات والخدمات الرقمية
3. نماذج الأعمال وسلاسل الإمداد
4. تعزيز التجارة العابرة للحدود

بما يمكن الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد العمل الحر من توسيع نشاطهم والاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الرقمية.

وشكلت المرحلة الأولى (2021-2025) قاعدة تأسيسية مهمة لنمو التجارة الرقمية في سلطنة عمان، شهدت توسعا في التبني وتطورا في نماذج ممارسة الأعمال، بالتوازي مع تنظيم السوق وتعزيز موثوقيته وترسيخ أطر وطنية لممارسة التجارة الرقمية. وتركزت الجهود على

1. دعم المؤسسات الوطنية في الانتقال إلى القنوات الرقمية
2. تعزيز الثقة في المعاملات
3. توسيع فرص الوصول إلى المنصات والأسواق

وأسهم ذلك في بناء بيئة تجارية رقمية أكثر تنظيما ونضجا، وتهيئة قاعدة أكثر متانة لنمو المؤسسات الوطنية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعها في السوق الرقمي.

أبرز منجـــزات المرحلة الأولى (2021-2025)

تنظيم السوق

منصـة معروف عمان

تدشـين منصـة وطنيـة لتوثيـق المتاجـر الإلكترونيـة وتعزيـز موثوقية التعاملات الرقمية.

313

توثيق المتاجر الإلكترونية

توثيـق المتاجـر الإلكترونيـة عبـر منصـة معـروف عمـان لتعزيـز الشفافية والثقة في السوق.

14,578

تراخيص التجارة الإلكترونية

إصدار تراخيص جديدة لمزاولة أنشـطة التجـارة الإلكترونيـة وتوسـيع قاعـدة النشاط التجاري الرقمي المنظم.

نمو السوق

نحو 288 مليون ر.ع

حجم التجارة الإلكترونية

بلـوغ حجـم التجـارة الإلكترونيـة نحـو 288 مليـون ريـال عمانـي، بمـا يعكـس نمـو النشـاط عبـر القنـوات الرقمية.

التوعية وبناء الشراكات

نسختان (2024 و2025)

منتدى عمان للتجارة الإلكترونية

إقامة نسختين من المنتدى لتعزيز الوعي والتواصل وبناء الشراكات في منظومة التجارة الإلكترونية.

الوصول إلى الأسواق

69

مؤسسة صغيرة ومتوسطة عبر منصة أمازون

إدخـال المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة الوطنيـة إلـى منصـة أمـازون لتوسـيع فـرص وصولهـا إلـى الأسواق العالمية.

أبرز منجـــزات المرحلة الأولى (2021-2025)

وتعكس هذه المنجزات تطورا مترابطا في بناء منظومة التجارة الرقمية في سلطنة عمان، انتقل من تنظيم السوق وتعزيز الثقة إلى توسيع النشاط والمشاركة وفتح قنوات أوسع للوصول إلى الأسواق. ولم تقتصر حصيلة المرحلة الأولى على منجزات ومؤشرات منفصلة، بل أسهم تكاملها في تعزيز الروابط بين موثوقية السوق ونمو المعاملات وقدرة المؤسسات الوطنية على ممارسة أعمالها والتوسع عبر القنوات الرقمية. كما دعمت جهود التوعية وبناء الشراكات نضج المنظومة وتوسيع المشاركة فيها، بما أرسى سوقا أكثر تنظيما وموثوقية وجاهزية للنمو.

وانطلاقا من هذه القاعدة، ينتقل برنامج التجارة الرقمية في مرحلته الثانية (2026-2030)

ويمثل هذا التحول امتدادا لما تحقق في المرحلة الأولى، ونقلة من بناء الجاهزية ونضج السوق إلى توسيع التطبيق وربط التجارة الرقمية بصورة أعمق بالنشاط الاقتصادي والأسواق، وتعزيز قدرة الشركات والمنصات الوطنية على النمو والتوسع. وبذلك، تتجه المرحلة الثانية نحو تعظيم القيمة الاقتصادية المتولدة من التجارة الرقمية وترسيخ دورها كممكن للنمو والتنافسية في سلطنة عمان.

04

خارطة طريق
المرحلة الثانية

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

تبني المرحلة الثانية (2026-2030) من برنامج التجارة الرقمية على القاعدة التي أرستها المرحلة الأولى في تنظيم السوق، وتعزيز الثقة والموثوقية، وتوسيع تبني التجارة الرقمية. ولا تمثل هذه المرحلة بداية منفصلة، بل تقوم على الاستمرارية والتوسع والتعميق؛ من خلال البناء على المكتسبات والممكنات القائمة، وتوسيع نطاق تطبيق التجارة الرقمية في القطاعات الاقتصادية، وتعميق ارتباطها بالأسواق الإقليمية والعالمية. ويأتي هذا التحول امتدادا لخصائص المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، ولا سيما توجهها نحو رقمنة القطاعات الاقتصادية الحيوية وتحفيز اعتماد التقنيات الرقمية في الأعمال، بما ينقل التركيز من بناء الجاهزية والتبني إلى تعظيم الاستخدام الاقتصادي للتجارة الرقمية والقيمة المتولدة منها.

ويتمثل أحد أبرز ملامح المرحلة في تعميق ارتباط التجارة الرقمية بالنشاط الاقتصادي والإنتاجي وسلاسل الإمداد، بحيث تتجاوز نمو النشاط عبر المتاجر والمنصات إلى استخدام أوسع للقنوات والحلول الرقمية في الشركات والقطاعات الاقتصادية المنتجة. ويعزز ذلك قدرة الشركات والمنتجين والموردين والعلامات التجارية الوطنية على الوصول إلى العملاء والأسواق، بالتوازي مع تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني الحلول الرقمية، والتوسع في توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بوصفها محركا رئيسا لهذه المرحلة. ويسهم هذا التحول في رفع الكفاءة والإنتاجية والتنافسية وتطوير نماذج الأعمال، بما يجعل التجارة الرقمية ممكنا أوسع لرقمنة الأعمال وربط الشركات والقطاعات بالأسواق وفرص النمو والتجارة والاستثمار.

توجه المرحلة الثانية ومميزاتها

ويتزامن هذا التحول مع استمرار تطوير الممكنات اللازمة لنمو التجارة الرقمية، من خلال

1. تحديث البيئة التنظيمية والتشريعية بما يواكب تطور الأعمال والمعاملات الرقمية ويدعم الاستثمار
2. تنمية المهارات والقدرات الرقمية للأفراد والشركات
3. تعزيز الثقة والموثوقية في البيئة التجارية الرقمية

كما تتجه المرحلة إلى توفير بيئة أكثر دعما لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعمل الحر، وتحفيز الابتكار وتبني نماذج وحلول رقمية أكثر تطورا. وتتكامل هذه الممكنات التنظيمية والبشرية والتقنية مع نمو الشركات والقطاعات واتساع الاستخدام الاقتصادي للتجارة الرقمية، بما يعزز نضج المنظومة وقدرتها على النمو والتوسع بصورة مستدامة.

ويكتسب البعد الإقليمي والعالمي أهمية أكبر خلال المرحلة الثانية

1. التوجه إلى توسيع التجارة الرقمية بين الشركات وعبر الحدود
2. تعزيز وصول الشركات والمنتجات والعلامات التجارية العمانية إلى أسواق أوسع
3. استقطاب الشركات والاستثمارات العالمية
4. الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان في تعزيز موقعها ضمن منظومة التجارة الرقمية الإقليمية وتوسيع روابطها بالأسواق

ويتكامل هذا التوسع مع تنمية القدرات والشركات والقطاعات محليا، بما يعزز جاهزيتها للاستفادة من فرص النمو والاستثمار والوصول إلى الأسواق. وبذلك، تنتقل المرحلة الثانية من بناء السوق والجاهزية إلى تعميق التكامل الاقتصادي، وتسريع التبني التقني والابتكار، وتوسيع الحضور السوقي والاستثماري، بما يرسخ التجارة الرقمية كممكن اقتصادي يرفع كفاءة الشركات والقطاعات وتنافسيتها، ويعزز النمو والاستثمار والتجارة والصادرات، ويسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

المبادرات الرئيسية

تتوزع مبادرات المرحلة الثانية (2026-2030) من برنامج التجارة الرقمية على ثلاثة مسارات استراتيجية مترابطة ومتكاملة، تضم ثماني مبادرات تجمع بين تطوير الممكنات التنظيمية والبشرية، وتمكين نمو الشركات والقطاعات وتوظيف التقنيات المتقدمة، وتوسيع الاستثمار والتجارة والنفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وتعمل هذه المسارات بصورة تكاملية، بما يربط بناء الممكنات بتوسيع الاستخدام الاقتصادي للتجارة الرقمية، وصولا إلى تعزيز حضور الشركات والمنتجات العمانية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

أولا: التمكين التنظيمي والبشري

يمثل هذا المسار القاعدة التمكينية لنمو منظومة التجارة الرقمية، من خلال تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة وموثوقة، وتنمية المهارات والقدرات اللازمة لمشاركة الأفراد والشركات بفاعلية وأمان. ويسهم في رفع جاهزية السوق والمجتمع للأعمال الرقمية، وتعزيز الثقة، ودعم نمو المبادرات الأخرى ضمن البرنامج.

1 مرصد الممارسات والتشريعات للتجارة الرقمية

تعنى المبادرة بمواكبة التطورات المتسارعة في التقنيات والمعاملات ونماذج الأعمال الرقمية، من خلال الرصد والتحليل المستمر لأفضل الممارسات والمتغيرات الإقليمية والدولية، وإعداد الدراسات والتقارير الاستشرافية، ونقل المعرفة والاستفادة من التجارب الدولية والزيارات المرجعية. كما قد تشمل توفير بيئة تجريبية تنظيمية لدراسة آثار بعض التحديثات التنظيمية والتشريعية على الشركات المحلية قبل تطبيقها على نطاق أوسع. وتسهم المبادرة في التحديث المستمر للبيئة التنظيمية والتشريعية، ورفع جاهزيتها للتعامل مع التطورات المستقبلية والتعاملات العابرة للحدود، وتعزيز حماية البيانات والمعاملات وثقة المستهلك والمستثمر.

2 التوعية والمهارات وتحفيز العمل الحر في التجارة الرقمية

تستهدف المبادرة رفع جاهزية الأفراد والشركات للمشاركة الفاعلة والآمنة في التجارة الرقمية، من خلال تطوير المهارات المتخصصة وتحويل القدرات الفردية إلى فرص اقتصادية. وتشمل برامج تدريبية وشهادات مهنية في التجارة والتسويق الرقمي وصناعة المحتوى وإدارة الحملات الرقمية، إلى جانب حملات توعوية تعزز ثقافة التسوق والمعاملات الآمنة وحماية البيانات والمستهلك. كما تدعم المبادرة العمل الحر وريادة الأعمال والابتكار المرتبط بالتجارة الرقمية، بما يوسع قاعدة الكفاءات الوطنية، ويدعم ترويج المنتجات المحلية، ويمكن الأفراد والشركات من الاستفادة بصورة أكبر من الفرص الاقتصادية التي تتيحها التجارة الرقمية.

المبادرات الرئيسية

ثانيا: التكامل والابتكار

يركز هذا المسار على تحويل الممكنات التنظيمية والبشرية إلى استخدام اقتصادي أوسع للتجارة الرقمية، من خلال دعم نمو الشركات والمنصات، وتعميق ارتباط التجارة الرقمية بالقطاعات الاقتصادية المنتجة، وتوظيف التقنيات المتقدمة لرفع الكفاءة والتنافسية. ويمثل حلقة الربط بين التمكين من جهة، والنمو والتوسع الاقتصادي من جهة أخرى.

3 تطوير وتوسيع مجمع التجارة الرقمية

تستند المبادرة إلى مجمع التجارة الإلكترونية الذي تم تأسيسه في المرحلة الأولى، من خلال تطويره وتوسيعه ليكون مركزا رئيسا لدعم نمو التجارة الرقمية المحلية والعابرة للحدود وتمكين المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعلامات التجارية العمانية. وتشمل تطوير خدمات الدعم والتسويق والاستشارات القانونية والمالية، وتوفير مساحات عمل مشتركة وبرامج تدريبية واستشارية تعزز جاهزية الشركات للتوسع والتصدير الرقمي. كما تدعم تسهيل دخول الشركات إلى السوق وتنمية المنصات والأسواق الرقمية المحلية. وتشرف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على المبادرة بالتعاون مع جهاز الاستثمار العماني ممثلا بمجموعة أسياد التي تتولى تشغيل المجمع.

4 التكامل مع القطاعات الاقتصادية المنتجة

تهدف المبادرة إلى توسيع استخدام التجارة الرقمية في القطاعات الاقتصادية والصناعية المنتجة وربط المنتجين بالمستهلكين وتجار الجملة والأسواق من خلال المنصات الرقمية، بما يتجاوز نطاق البيع بالتجزئة التقليدي. وقد تشمل قطاعات مثل الصناعات التحويلية والزراعة والأغذية والحرف والصناعات الإبداعية والثروة السمكية، مع دعمها بحلول رقمية وذكية لإدارة المخزون والتوصيل وخدمة العملاء ورقمنة سلاسل الإمداد والتسويق. وتسهم المبادرة في توسيع أسواق المنتجات والخدمات الوطنية محليا وعالميا، ورفع جاهزية القطاعات للتجارة الرقمية، وتعزيز قدرتها التنافسية ومساهمتها في الاقتصاد الرقمي الوطني.

5 الذكاء الاصطناعي لتعزيز التجارة الرقمية

تستهدف المبادرة رفع كفاءة ونمو وتنافسية الشركات والمنصات الوطنية من خلال دمج أدوات وحلول الذكاء الاصطناعي في العمليات التجارية. وتشمل تطبيقاته تحسين التسويق وتحليل سلوك المستهلك والتسعير وإدارة تجربة العملاء، واستخدام التحليلات التنبؤية لتحسين الطلب والمخزون وسلاسل الإمداد، إلى جانب تطوير تجارب تسوق أكثر ذكاء وتعزيز كشف ومنع الاحتيال. كما تدعم المبادرة المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة والعلامات التجارية العمانية في توسيع حضورها عبر المنصات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، والاستفادة من الشراكات مع المنصات العالمية، بما يعزز الوصول إلى الأسواق ويحسن تجربة المستهلك وموثوقية التجارة الرقمية.

المبادرات الرئيسية

ثالثا: الاستثمار والتوسع الإقليمي والعالمي

يمثل هذا المسار البعد الاستثماري والسوقي للبرنامج، ويركز على توسيع حضور سلطنة عمان وشركاتها ومنتجاتها في منظومة التجارة الرقمية الإقليمية والعالمية. ويسهم في جذب الاستثمارات، وتعزيز التجارة العابرة للحدود، وتوسيع وصول الشركات الوطنية إلى الأسواق، بما يدعم موقع سلطنة عمان كمركز إقليمي للتجارة الرقمية.

6 عمان كمركز إقليمي للتجارة الرقمية العالمية

تستهدف المبادرة ترسيخ مكانة سلطنة عمان كمركز إقليمي رئيس للتجارة الرقمية من خلال استقطاب ثلاث من كبرى شركات التجارة الرقمية العالمية لإنشاء قواعد تشغيلية ولوجستية وإدارية في سلطنة عمان. وتشمل توفير حوافز استثمارية تنافسية، وتطوير مناطق حرة رقمية متخصصة ببنية أساسية متقدمة، وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل، وتعزيز الشراكات التي تدعم نقل التقنية والمعرفة وتوسيع شبكات التوزيع. كما تشمل الترويج لسلطنة عمان كموقع استراتيجي آمن ومستقر يربط آسيا وأفريقيا وأوروبا، بما يعزز الاستثمار ويرسخ موقعها كبوابة للتجارة الرقمية في الأسواق الإقليمية المستهدفة.

7 تعزيز التبادل التجاري الرقمي

تسعى المبادرة إلى ترسيخ مكانة سلطنة عمان كمصدر رقمي ومركز إقليمي للتجارة الرقمية بين الشركات (B2B)، وتمكين المصنعين والموردين والشركات العمانية من الوصول إلى الأسواق العالمية وربط المنصة الوطنية بشبكات التجارة الدولية. وتشمل تطوير حلول التمويل والتحصيل، والخدمات الجمركية واللوجستية الذكية، وأدوات التوثيق والتحليل للتجارة بالجملة، إلى جانب التكامل مع منصات التوريد والمعارض الرقمية وتطوير اتفاقيات رقمية مع الأسواق المستهدفة. كما تدعم المصدرين الصناعيين، بما يسهم في تعزيز الصادرات العمانية الرقمية ورفع تنافسية الشركات والموردين وتسهيل مشاركتهم في التجارة الدولية.

8 تعزيز ربط التجارة الرقمية الإقليمية

تركز المبادرة على تعزيز التجارة الرقمية بين المحافظات الحدودية في سلطنة عمان والأسواق المجاورة، من خلال دعم المنصات المحلية واستقطاب منصات التجارة الرقمية من دول الجوار وتوفير التسهيلات اللازمة للتبادل التجاري عبر الحدود. وتشمل المبادرة محافظات مثل شمال الباطنة ومسندم والبريمي وظفار، مع إمكانية إدارة المشاريع بصورة لامركزية من خلال المحافظات بما يتناسب مع خصائصها الاقتصادية والجغرافية، وبالتكامل مع المنصات والأنظمة الوطنية. وتسهم المبادرة في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الوصول إلى الأسواق الإقليمية بكفاءة وبتكلفة أقل، وزيادة القيمة المحلية المضافة للمنصات الرقمية المحلية.

أولويات ومراحل التنفيذ

يعتمد تنفيذ مبادرات برنامج التجارة الرقمية خلال المرحلة الثانية (2026-2030) على نهج متكامل ومرن يقوم على التنفيذ المتوازي والتطور التراكمي، بدلا من تقسيم المبادرات إلى مراحل منفصلة أو متعاقبة. ويعكس هذا النهج ترابط المبادرات وتكامل أدوارها، إلى جانب امتداد عدد منها من مكتسبات المرحلة الأولى (2021-2025) وتطور نطاقها خلال المرحلة الثانية. وبناء عليه، يمكن أن تعمل المبادرات والمسارات الثلاثة بالتوازي طوال فترة البرنامج، مع تفاوت مستوى التركيز والكثافة التنفيذية وفقا لطبيعة كل مبادرة، ومتطلبات التنفيذ، وتطور احتياجات منظومة التجارة الرقمية وجاهزية الأطراف المستفيدة.

وتحدد الأولويات التنفيذية في ضوء الأثر المتوقع والاعتماد المتبادل بين المبادرات، دون أن يعني ذلك أسبقية زمنية لمسار على آخر. فالممكنات التنظيمية والبشرية تمثل أساسا مستمرا لنمو المنظومة، في حين يسهم مسار التكامل والابتكار في تحويل هذه الممكنات إلى استخدام اقتصادي أوسع ورفع جاهزية الشركات والقطاعات، ويتكامل معه مسار الاستثمار والتوسع الإقليمي والعالمي في توسيع فرص الوصول إلى الأسواق وجذب الاستثمار وتعزيز التجارة العابرة للحدود. ويتيح هذا الترابط تقدم العمل في المسارات الثلاثة بصورة متزامنة، مع استفادة كل مسار من المخرجات المتنامية للمسارات الأخرى ودعمها في المقابل.

وبذلك، لا تعبر مراحل التنفيذ عن تسلسل ثابت لبدء المبادرات أو انتهائها، وإنما عن تدرج مرن في مستوى التركيز والنضج والأثر المتحقق خلال المرحلة الثانية. ويسمح هذا النهج بتكييف الأولويات ومستويات الجهد مع تطور السوق وجاهزية الشركات والقطاعات والفرص المتاحة، مع الحفاظ على التكامل بين المبادرات واستمرارية تحقيق المخرجات بصورة تراكمية. ومن شأن ذلك أن يدعم انتقال البرنامج من توسيع الجاهزية والتبني إلى تعميق التكامل الاقتصادي وتعظيم القيمة المتولدة من التجارة الرقمية، بالتوازي مع توسيع حضور الشركات والمنتجات العمانية في الأسواق الإقليمية والعالمية حتى عام 2030.

05

مستهدفات البرنامج والأثر الاقتصادي

مستهدفات البرنامج

تترجم مستهدفات برنامج التجارة الرقمية حتى عام 2030 توجه المرحلة الثانية نحو توسيع قاعدة النشاط التجاري الرقمي وتعظيم أثره الاقتصادي، من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة قابلة للقياس تعكس نمو قاعدة المتاجر الرقمية المحلية، واتساع مشاركة العمانيين في العمل الحر المرتبط بالتجارة الرقمية، ونمو حجم سوق التجارة الرقمية في سلطنة عمان. ولا تمثل هذه المستهدفات مؤشرات كمية منفصلة، بل تعكس مجتمعة تطور منظومة التجارة الرقمية واتساع قاعدة المشاركة الاقتصادية ونمو السوق، بما يدعم الانتقال من تنظيم السوق وبناء الجاهزية إلى توسيع الاستخدام الاقتصادي للتجارة الرقمية والقيمة المتولدة منها.

وتتمثل المستهدفات الرئيسة في:

1 زيادة عدد التراخيص النشطة للمتاجر الرقمية المحلية

بما يعكس اتساع قاعدة المتاجر المرخصة والفاعلة في السوق، وتوسع ممارسة الأنشطة التجارية عبر القنوات والمنصات الرقمية ضمن بيئة تنظيمية موثوقة، ويدعم نمو النشاط التجاري الرقمي وتطور الشركات الوطنية.

2 زيادة عدد أصحاب العمل الحر العمانيين العاملين في مجال التجارة الرقمية

بما يعزز مشاركة الأفراد في النشاط الاقتصادي الرقمي، ويدعم تحويل المهارات والقدرات الفردية إلى فرص اقتصادية، ويوسع دور العمل الحر وريادة الأعمال ضمن منظومة التجارة الرقمية.

3 زيادة حجم سوق التجارة الرقمية في سلطنة عمان

بما يعكس توسع النشاط والمعاملات التجارية عبر القنوات والمنصات الرقمية ونمو قاعدة السوق، ويجسد الأثر التراكمي لمبادرات المرحلة الثانية في تعزيز نضج منظومة التجارة الرقمية ودورها في النشاط الاقتصادي.

الأثر الاقتصادي المتوقع للبرنامج حتى عام 2030

تنبع القيمة الاقتصادية لبرنامج التجارة الرقمية من دوره المزدوج في تنمية منظومة التجارة الرقمية وتمكين الشركات والقطاعات الاقتصادية من توظيفها لرفع الكفاءة وتوسيع النشاط والوصول إلى الأسواق. ولذلك، لا يقتصر أثر البرنامج على نمو سوق التجارة الرقمية، بل يمتد إلى رفع إنتاجية الشركات وتنافسيتها، وتنمية رأس المال البشري، وتوسيع المشاركة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار والابتكار. وبهذا، يسهم البرنامج في تحويل التبني الرقمي إلى قيمة اقتصادية تدعم نمو القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي.

ويتجسد هذا الأثر في اتساع قاعدة الشركات والمتاجر الرقمية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على النمو والوصول إلى أسواق أوسع ضمن بيئة أعمال أكثر نضجا وجاذبية للاستثمار. كما يدعم توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة رفع كفاءة العمليات التجارية وتحسين إدارة النشاط واتخاذ القرارات، بما يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية. ويتكامل ذلك مع استقطاب الشركات والاستثمارات العالمية وتطوير منظومة داعمة لنمو الشركات والمنصات والعلامات التجارية الوطنية.

ويمتد الأثر إلى الأفراد والسوق من خلال تنمية المهارات المتخصصة وتوسيع فرص العمل الحر وريادة الأعمال، بما يحول القدرات الرقمية إلى فرص اقتصادية ويعزز مشاركة العمانيين في الاقتصاد الرقمي. وبالتوازي، يعكس نمو سوق التجارة الرقمية اتساع النشاط والمعاملات ونضج البيئة التجارية، ويتعاظم أثره مع تعميق ارتباط التجارة الرقمية بالقطاعات الاقتصادية المنتجة وتوسع التجارة بين الشركات وعبر الحدود. ويسهم ذلك في فتح أسواق أوسع أمام المنتجات والخدمات العمانية وتعزيز ارتباط الشركات والموردين بشبكات التجارة الإقليمية والعالمية.

وبحلول عام 2030، تتمثل الحصيلة الاقتصادية المنشودة في ترسيخ التجارة الرقمية كممكن اقتصادي متكامل يربط الشركات والقطاعات بالأسواق، ويرفع الإنتاجية والتنافسية، ويوسع المشاركة الاقتصادية وفرص الاستثمار والتجارة. ومن خلال هذه الآثار المترابطة، يسهم البرنامج في تحويل نمو النشاط التجاري الرقمي إلى قيمة اقتصادية أوسع، وتعزيز دور القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، ودعم حضور سلطنة عمان في منظومة التجارة الرقمية الإقليمية والعالمية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي ورؤية عمان 2040.

06

نافذة الاستثمار والشراكة

نافذة الاستثمار والشراكة

تمثل المرحلة الثانية (2026-2030) من برنامج التجارة الرقمية نافذة عملية لتوسيع الاستثمار والشراكة في تطوير منظومة التجارة الرقمية في سلطنة عمان، من خلال ربط احتياجات مبادرات البرنامج بقدرات المستثمرين والشركات والمؤسسات والشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. وتتيح المبادرات محفظة مترابطة من الفرص تشمل الاستثمار والتطوير والتشغيل والتمويل، إلى جانب بناء القدرات ونقل المعرفة والتوسع في الأسواق، بما يدعم نمو الشركات وتطوير الحلول والخدمات وتعزيز تنافسية منظومة التجارة الرقمية. ويستعرض هذا القسم أبرز مجالات الاستثمار والشراكة المتاحة، إلى جانب مسار المشاركة والتواصل مع البرنامج.

مجالات الاستثمار والشراكة

تنشأ مجالات الاستثمار والشراكة بصورة مباشرة من المبادرات الثماني لبرنامج التجارة الرقمية، وتتيح لكل مبادرة فرصا متنوعة للمستثمرين والشركات والمؤسسات والشركاء للمساهمة في تطويرها أو تمويلها أو تنفيذها، وفقا لطبيعة الفرصة والقدرات المطلوبة.

1	**الدراسات والبحوث والاستشراف ونقل المعرفة**	الدراسات الاستراتيجية والاستشرافية؛ البحوث التطبيقية؛ المقارنات المرجعية والتشريعية؛ تحليل الاتجاهات والممارسات الدولية؛ الزيارات المرجعية؛ نقل المعرفة والخبرات والممارسات الناجحة	**الجهات المستهدفة**
2	**الاستشارات وتطوير البيئة التنظيمية والتجريبية**	الاستشارات القانونية والتنظيمية؛ تطوير الأطر المنظمة للتجارة الرقمية؛ تصميم وتشغيل البيئات التجريبية؛ اختبار الحلول ونماذج الأعمال؛ اختبار التحديثات التنظيمية؛ الحلول التقنية التنظيمية	**الجهات المستهدفة**

- الشركات التقنية ومزودو الحلول والمنصات الرقمية
- الشركات الناشئة ورواد الأعمال
- المستثمرون والصناديق الاستثمارية
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتدريبية
- الجهات الحكومية والمحافظات
- الشركاء والخبراء الإقليميون والدوليون
- القطاعات الاقتصادية والشركات المنتجة
- مزودو الخدمات الداعمة (مثل اللوجستية والمالية)

مجالات الاستثمار والشراكة

3	التدريب وبنـــاء القدرات والتوعية	البرامج التدريبية والتأهيلية؛ الشهادات المهنية؛ تطوير المهارات المتخصصة؛ التسويق الرقمي وصناعة المحتوى؛ تطوير المحتوى التوعوي؛ حملات التوعية بالمعاملات الآمنة	الجهات المستهدفة
4	دعم ريادة الأعمال والعمل الحر ونمو الشركات	برامج العمل الحر وريادة الأعمال؛ الحاضنات والمسرعات؛ مساحات ومراكز دعم الشركات؛ الخدمات التسويقية والقانونية والمالية والاستشارية المتخصصة؛ برامج جاهزية المؤسسات والعلامات التجارية للنمو والتوسع والتصدير	الجهات المستهدفة
5	الاستثمار والتمويل وتطويـــر بيئـــات الأعمال	تمويل الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاستثمار في المشروعات؛ تطوير وتشغيل مجمع التجارة الرقمية؛ تطوير مساحات العمل؛ تطوير المناطق المتخصصة للتجارة الرقمية؛ الشراكات الاستثمارية	الجهات المستهدفة
6	تطويـــر وتشغيل المنصات والحلول الرقمية	منصات التجارة الرقمية: منصات التجارة بين الشركات (B2B)؛ منصات ربط المنتجين والمصنعين والموردين بالأسواق؛ تطوير وتشغيل الحلول والخدمات الرقمية؛ الربط والتكامل مع المنصات والشبكات والأسواق الخارجية	الجهات المستهدفة

- الشركات التقنية ومزودو الحلول والمنصات الرقمية
- الشركات الناشئة ورواد الأعمال
- المستثمرون والصناديق الاستثمارية
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتدريبية
- الجهات الحكومية والمحافظات
- الشركاء والخبراء الإقليميون والدوليون
- القطاعات الاقتصادية والشركات المنتجة
- مزودو الخدمات الداعمة (مثل اللوجستية والمالية)

مجالات الاستثمار والشراكة

7 الذكـــاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة للتجارة الرقمية

حلول التسويق والتحليل الذكي: التحليلات التنبؤية للطلب والمخزون: التسعير الذكي: إدارة تجربة العملاء: المحادثات الآلية والتوصيات الذكية: تقنيات التسوق الذكي: كشف ومنع الاحتيال: الشراكات مع منصات التواصل الاجتماعي العالمية: البحث والتطوير التطبيقي

الجهات المستهدفة

8 رقمنة القطاعـــات وسلاســـل الإمـداد والخدمات اللوجستية

رقمنة سلاسل الإمداد والتسويق: حلول إدارة المخزون والتوصيل: الحلول الذكية لخدمة العملاء: الخدمات اللوجستية والجمركية الذكية: تطوير شبكات التوزيع: تكامل القطاعات المنتجة مع منصات وقنوات التجارة الرقمية

الجهات المستهدفة

9 حلـــول الدفـــع والتمويل والتحصيل للتجارة الرقمية

الدفع الإلكتروني: حلول التمويل والتحصيل: بوابات الدفع: الخدمات المالية المساندة للمعاملات: حلول التمويل للتجارة بين الشركات: الربط المالي مع المنصات والقنوات الرقمية

الجهات المستهدفة

10 استقطاب الشركات والشراكات الدولية

استقطاب شركات التجارة الرقمية العالمية: إنشاء المراكز التشغيلية واللوجستية والإدارية: الاستثمار في القدرات والخدمات اللوجستية: الشراكات الاستثمارية والتقنية الدولية: نقل التقنية والمعرفة: تطوير شبكات الأعمال والتوزيع

الجهات المستهدفة

الشركات التقنية ومزودو الحلول والمنصات الرقمية

الشركات الناشئة ورواد الأعمال

المستثمرون والصناديق الاستثمارية

المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتدريبية

الجهات الحكومية والمحافظات

الشركاء والخبراء الإقليميون والدوليون

القطاعات الاقتصادية والشركات المنتجة

مزودو الخدمات الداعمة (مثل اللوجستية والمالية)

مجالات الاستثمار والشراكة

11 الربـــــط بالأسـواق والتجـــارة الإقليميـة والعابرة للحدود

ربـط الشـركات والمصنعيـن والمورديـن والمصدريـن بالأسـواق العالميـة؛ التكامـل مـع منصـات التوريـد والمعـارض الرقميـة؛ أدوات التوثيـق والتحليـل للتجـارة بالجملـة؛ الاتفاقيـات الرقميـة مـع الأسـواق المسـتهدفة؛ تطويـر وربـط منصـات التجـارة الرقميـة في المحافظـات الحدوديـة ودول الجـوار؛ دعـم التجـارة الرقميـة والوصـول إلى الأسـواق المجـاورة؛ تطويـر المشـروعات المرتبطـة بالتجـارة الرقميـة بالتعـاون مـع المحافظـات

الجهات المستهدفة

الشـركات التقنيـة ومـزودو الحلـول والمنصـات الرقميـة

الشـركات الناشـئة ورواد الأعمـال

المسـتثمرون والصناديـق الاسـتثمارية

المؤسسـات الأكاديميـة والبحثيـة والتدريبيـة

الجهـات الحكوميـة والمحافظـات

الشـركاء والخبـراء الإقليميـون والدوليـون

القطاعـات الاقتصاديـة والشـركات المنتجـة

مـزودو الخدمـات الداعمـة (مثـل اللوجسـتية والماليـة)

وتبـرز هـذه المجـالات تنـوع مسـارات المشـاركة وتكامـل أدوار أصحـاب المصلحـة، بمـا يتيـح توظيـف الاسـتثمارات والخبـرات والقـدرات المتخصصـة فـي تطويـر منظومـة التجـارة الرقميـة فـي سـلطنة عمـان، مـن خـلال نقـل المعرفـة وبنـاء القـدرات وتعزيـز مشـاركة الشـركات والقطاعـات في المنظومـة. وبذلـك، تشـكل هـذه المجـالات محفظـة مترابطـة مـن فـرص الاسـتثمار والشـراكة، يمتـد أثرهـا مـن تنفيـذ المشـروعات إلى بنـاء قـدرات وشـراكات أكثـر اسـتدامة وتعظيـم القيمـة الاقتصاديـة المتولـدة عنهـا.

مسار المشاركة والتواصل

تتيح مبادرات برنامج التجارة الرقمية نماذج متعددة للمشاركة تتناسب مع طبيعة الفرصة وقدرات الشريك، ولا تقتصر على الاستثمار المباشر، بل تمتد إلى الشراكات الاستراتيجية والتقنية، وتطوير وتشغيل الحلول والخدمات، والتمويل، والمشاريع التجريبية، وبناء القدرات ونقل المعرفة. كما تتيح للشركات الناشئة ورواد الأعمال الاستفادة من بيئة الدعم المرتبطة بمجمع التجارة الرقمية، وللشركات والمؤسسات المتخصصة المشاركة في المشروعات والفرص المرتبطة بتنفيذ مبادرات البرنامج.

ويبدأ مسار المشاركة باستكشاف الفرص وتحديد المجالات الأكثر توافقا مع خبرات الشريك وقدراته، ثم مواءمة هذه القدرات مع احتياجات المبادرة وتحديد نطاق المشاركة ونموذج التعاون المناسب بالتنسيق مع الجهات المعنية. وبحسب طبيعة الفرصة، يمكن أن يتطور ذلك إلى عرض استثماري أو مقترح للشراكة أو مشروع تنفيذي أو تجريبي أو تعاون تقني أو بحثي أو تدريبي. ويتيح هذا النهج الانتقال من استكشاف الفرصة إلى التطبيق، ثم توسيع الحلول والمشروعات التي تثبت جدواها وتطوير التعاون الناجح إلى شراكات أوسع وأكثر استدامة.

وتتمثل أبرز قنوات الوصول إلى الفرص والمشاركة فيها في:

1. الاطلاع على المعلومات والوثائق المرتبطة بالبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وبرنامج التجارة الرقمية ومبادراته للتعرف على المجالات والفرص المتاحة.
2. متابعة المشروعات والمناقصات والفرص الاستثمارية والشراكات المعلنة من خلال القنوات الرسمية.
3. التواصل مع فريق برنامج التجارة الرقمية ونقاط الاتصال المعنية لعرض مجالات الاهتمام والقدرات وبحث فرص الاستثمار والتعاون والشراكة.
4. تقديم العروض الاستثمارية ومقترحات الشراكة والحلول إلى الجهات المعنية بحسب طبيعة المبادرة والفرصة.
5. الاستفادة من برامج الدعم والحاضنات والمسرعات المرتبطة بمجمع التجارة الرقمية بالنسبة للشركات الناشئة ورواد الأعمال.
6. المشاركة في الفعاليات واللقاءات ذات الصلة بالتجارة الرقمية للتواصل مع الجهات المعنية واستكشاف فرص التعاون والشراكة.

مسار المشاركة والتواصل

وبذلك، يوفر مسار المشاركة والتواصل إطارا مرنا لربط احتياجات مبادرات برنامج التجارة الرقمية بقدرات المستثمرين والشركات ورواد الأعمال والمؤسسات والشركاء، وتحويل مجالات الاهتمام إلى مشروعات وشراكات قابلة للتنفيذ والتوسع. كما يدعم بناء علاقات تعاون أكثر استدامة، ونقل المعرفة وتنمية القدرات، وتطوير الحلول والخدمات المرتبطة بالتجارة الرقمية، بما يعزز نمو منظومة التجارة الرقمية في سلطنة عمان.

امسح الرمز

البريد الإلكتروني

e-commerce@tejarah.gov.om

صفحة البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

http://mtcit.gov.om/ar/programs/ndep